اقتصاد

لبنان نحو انفراجة لأزمة الودائع

بيروت ـ **العربي الجديد**

في ما قد تكون انفراجة تدريجية لأزمة الودائع الحبيسة في بنوك لبنان، كشف حاكم مصرف لبنان المركزي، رياض سلامة، عن مفاوضات يجريها المصرف مع البنوك العاملة في السوق المحلية، بهدف تمكين أصحاب الودائع المحتجزة منذ العام 2019 من سحب احتياجاتهم من السيولة بمختلف العملات.
وقال سلامة، في بيان، أمس الاثنين، إنّ المفاوضات الجارية تهدف إلى «اعتماد آلية تبدأ بموجبها المصارف بتسديد تدريجي للودائع التي كانت قائمة قبل 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وكما أصبحت في 31 مارس/ آذار 2021، وذلك بالعملات كافة».
وأضاف البيان: «لهذه الغاية، طلب مصرف لبنان من المصارف تزويده بالمعطيات ليبني عليها خطة، يتم بموجبها دفع مبالغ تصل إلى 25 ألف دولار، وبالدولار الأميركي أو أيّ عملة أجنبية، إضافة إلى ما يساويها بالليرة اللبنانية، وسيتم تقسيط هذه المبالغ على فترة زمنية يحددها مصرف لبنان قريباً» متوقعاً أن يبدأ الدفع اعتباراً من 30 يونيو/ حزيران المقبل. ومنذ 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، تحتجز المصارف اللبنانية حسابات الودائع بالدولار، كما وضعت سقوفاً على السحوبات من حسابات الليرة اللبنانية. وبموجب تفاصيل المفاوضات، ستلتزم البنوك بتسديد ودائع العملاء بشكل تدريجي لمن يرغب بسحب كامل ودائعه أو جزء منها.
ويشهد لبنان احتجاجات بين الحين والآخر يرفع فيها المتظاهرون شعارات تحمّل الطبقة السياسية مسؤولية الانهيار المالي والاقتصادي، ويطالبون باسترداد أموالهم المحتجزة في المصارف. ورفع مودعون دعاوى قانونية متهمين البنوك بالإهمال والاحتيال، وسط مخاوف من تبدد مدخراتهم. وأعلن المصرف المركزي في البيان نفسه، أنّه سيطلق منصة إلكترونية لتنظيم عمليات الصرافة بمشاركة المصارف والصرافين، فور حصوله على قرار وزير المالية (غازي وزني) بهذا الشأن.
ووفقاً للمنصة، سيقوم مصرف لبنان بالتدخل عند اللزوم لضبط التقلبات في أسعار سوق الصرافة، مع الإشارة إلى أنّ السعر (صرف الدولار) ستحدده حركة السوق التي ستكون مفتوحة أمام الأفراد والمؤسسات.
وتسمى عملية تحديد أسعار الصرف وفق العرض والطلب، ضمن ضوابط من البنك المركزي، بالتعويم الجزئي للعملة، إلاّ أنّ البيان لم يورد صراحة ما إن كان ما ينوي القيام به، هو تعويم لليرة أم غيره. ويسعى المصرف من خلال المنصة إلى وضع حد لانهيار قيمة الليرة، إذ تدهور سعرها مقابل الدولار من 1515 ليرة إلى 12,500 ليرة في غضون أشهر. ووفق بيان مصرف لبنان، فإنّ المصرف ما زال يؤمّن بيع الدولار للمصارف على سعر الصرف الرسمي للمواد الأولية التي قررت الحكومة دعمها، مضيفاً أنّه «حفاظاً على استمرارية مقاربة الدعم وفق ما تقتضيه المصلحة اللبنانية العليا ومصلحة المودعين، والتزاماً بقانون النقد والتسليف، وجّه مصرف لبنان كتباً (خطابات) إلى الوزارات المعنية من أجل ترشيد الدعم، وهو ينتظر الأجوبة الواقعية، والتي يمكن تنفيذها قانوناً».
وتابع أنّ مبادرة صرف الودائع تدريجيا مع السعي إلى ترشيد الدعم «تأتي في سياق محاولة تأمين بعض الحلول البديلة والموقتة، ولا تلغي مناشدتنا المسؤولين إلى الإسراع نحو الحلول الجذرية المطلوبة للإصلاح والنهوض بالاقتصاد بما يؤمن نهضة شاملة للوضع المالي».

(Getty)

السلع والمساكن تقلق كوريا الجنوبية

أضحت أسعار المساكن والسلع وتفاوت الدخول مثار قلق بالغ لحكومة كوريا الجنوبية، التي دعت إلى ضرورة مراقبة حركة الأسعار بعدما شهدت زيادات ملحوظة في الفترة الأخيرة، ما يمثل تحديا لتحسن الاقتصاد. وارتفعت أسعار الضروريات اليومية بنسبة 2,8% على أساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي، وهو الارتفاع الأسرع منذ ما يقرب من أربع سنوات، وفق وكالة يونهاب الكورية. كما أظهرت أسعار المساكن بعض الدلائل على العودة إلى مسار الارتفاع، حيث زادت أسعار بيع الشقق في العاصمة سيئول أخيرا وسط توقعات بصدور قواعد مخففة لإعادة تطوير مشاريع الإسكان. وقال وزير المالية هونغ نام كي إن ارتفاع أسعار المساكن والضروريات اليومية وتعمق التفاوت في الدخل «ثلاثة عوامل خطر رئيسية تتطلب اهتماماً».

أخبار

تباين أرقام التضخم في مصر

أظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، أمس الاثنين، تراجع تضخم أسعار المستهلكين في المدن إلى 4,1% على أساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي، من 4,5% في

مارس/ آذار، الأمر الذي اعتبره محللون متباينا وبعيدا عن بيانات البنك المركزي. وقالت رضوى السويفي من بنك الاستثمار فاروس لوكالة رويترز إن «الأرقام جاءت أقل من التوقعات.. كنا نتوقع الاستقرار عند مستوى 4,5%..الأرقام على أساس سنوي ما زالت قليلة وبعيدة عن أرقام المركزي». ويبلغ مستهدف البنك المركزي المصري للتضخم حتى نهاية 2022 نحو 7%، تزيد نقطتين مئويتين أو تنقصهما. وعزا الجهاز المركزي للإحصاء، تراجع التضخم السنوي إلى انخفاض أسعار الخضروات 9,6%، وخاصة الطماطم التي تراجعت 29%، إلى جانب تراجع أسعار الأسماك نحو 9%.

ارتفاع إنتاج السيارات في تركيا

أعلن اتحاد مصنعي السيارات في تركيا، أمس الاثنين، أن إنتاج القطاع قفز بنسبة 28,1% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري إلى نحو 451,18 ألف سيارة، في حين زادت الصادرات 18,2% إلى 339,1 ألف سيارة. وبحسب الاتحاد، بلغ الإنتاج في إبريل/ نيسان وحده 105,4 آلاف سيارة، وهي زيادة بثمانية أمثال مستواه في الشهر نفسه من العام الماضي، عندما جرى وقف الإنتاج بسبب جائحة فيروس كورونا، كما قفزت الصادرات في إبريل/ نيسان إلى أكثر من 78 ألف وحدة، وفق البيانات التي نقلتها وكالة رويترز. وخففت تركيا قيود الحركة المرتبطة بفيروس كورونا في بداية مارس/آذار سعيا للعودة إلى الأوضاع الطبيعة، لكنها عاودت تشديدها الشهر الماضي بعد تزايد الإصابات بالوباء.

حريق محدود بحقل نفط كويتي

اندلع حريق محدود، في ساعة مبكرة أمس الاثنين، بحقل «برقان الكبير» بالكويت، من دون أن يؤثر على عمليات الإنتاج، وفق ما اعلن قصي العامر، الناطق الرسمي باسم شركة نفط الكويت، في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الكويتية «كونا». وقال العامر إنه تمت السيطرة على الحريق الذي نتجت عنه إصابة عاملين من عمال أحد مقاولي الشركة بإصابات طفيفة، حيث نقلا إلى المستشفى وهما بحالة مستقرة، لافتا إلى أنه سيتم تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب الحادث.

انكماش قياسي للقطاع النفطي السعودي

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية انكماش القطاع النفطي في السعودية بشكل قياسي خلال الربع الأول من العام الجاري، في ظل تخفيض مستويات إنتاج الخام المتفق عليها بين ما يعرف بتحالف «أوبك+» منذ مايو/ أيار 2020، الأمر الذي انعكس على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
وفقاً لبيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (حكومية) أمس الإثنين، انكمشت الأنشطة النفطية بنسبة 12% على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، وهو أكبر انكماش يسجله القطاع النفطي خلال عقد على الأقل، وفقاً للبيانات التي رصدتها وكالة بلومبيرغ الأميركية.
وأشارت بيانات الهيئة إلى أن انكماش القطاع النفطي انعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة، لينكمش بنسبة 3,3%، وذلك رغم تحقيق الاقتصاد غير النفطي نمواً لأول مرة منذ بدء جائحة فيروس كورونا الجديد مطلع العام الماضي. ونمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,3%، كما حققت أنشطة الخدمات الحكومية نمواً قدره 0,3%.
والسعودية أكبر مصدّر للنفط في العالم وثالث منتجي العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وأكبر منتجي منظمة «أوبك». وبدأت المملكة اعتباراً من مايو/أيار 2020، خفض إنتاجها النفطي، امتثالا لقرار خفض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك+» الذي يضم دول أوبك والمنتجين الكبار من خارجها، على رأسهم روسيا، بإجمالي 9,7 ملايين برميل يومياً، ليتم بعده تخفيف التخفيض تدريجياً.
ومطلع إبريل/ نيسان الماضي، اتفق التحالف، على تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل يوميا في مايو/ أيار الجاري، ليستقر خفض الإنتاج عند قرابة 6,65 ملايين برميل يومياً، على أن ينفذ التحالف تخفيفا آخر لخفض الإنتاج في يونيو/ حزيران، بمقدار 350 ألف برميل يوميا أخرى، وصولاً إلى 6,3 ملايين برميل، ليتبعه تخفيف آخر بقرابة 400 ألف برميل يوميا، إلى 5,85 ملايين برميل في يوليو/تموز. وفي 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 4,1%، مقابل نمو 0,3% 2019، تحت ضغوطات فرضتها جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط. بينما توقع صندوق النقد الدولي في تقرير له مطلع الشهر الماضي، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 2,1% في العام الجاري و4,8% في 2022.

معيشة

الجائحة تستنزف التونسيين: علاج كورونا بالاقتراض

بسبب نقص أسرّة الأوكسجين والإنعاش في مستشفيات القطاع العام، يضطر تونسيون إلى طلب علاج فيروس كورونا في القطاع الخاص عبر قروض مصرفية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتحمّل التونسيون أعباء مالية جديدة، فرضتها الجائحة الصحية وكلفة العلاج الكبيرة في القطاع الخاص بعد بلوغ مستشفيات القطاع الحكومي طاقة الإيواء القصوى وعدم قدرة أقسام الطوارئ وكورونا على إيواء مزيد من المرضى. وبسبب نقص أسرّة الأوكسجين والإنعاش في مستشفيات القطاع العام، يضطر التونسيون إلى طلب العلاج في القطاع الخاص وتحمّل فاتورة علاج باهظة يتم سدادها بقروض مصرفية أو بتقسيط الفواتير لدى المصحات. وتسجل المصارف التجارية يوميا طلبات لزبائن يرغبون في الحصول على قروض سريعة من أجل سداد فواتير علاجهم أو علاج أفراد من عائلاتهم في المصحات الخاصة. ويؤكد مسؤولون بفروع مصرفية مختلفة لـ«العربي الجديد» أنّ وتيرة الإقبال على القروض السريعة ارتفعت في الأسابيع الأخيرة مع تفشي الفيروس في تونس، وزيادة الحاجة إلى العلاج في أقسام الإنعاش الطبي.

وقالت المصادر نفسها، التي فضّلت عدم ذكر اسمها، إنّ عملاء المصارف يقدمون طلبات يومية للحصول على القروض تتم دراستها والموافقة عليها وفقاً لمعايير الإسناد المعتمدة في القطاع المصرفي والتي لا تسمح بتجاوز الخصم لأكثر من 40 في المائة من الدخول. وأضافت المصادر أنّ معدل القروض المطلوبة تتراوح بين 10 و30 ألف دينار (الدولار = 2,73 دينار) تسدد في فترة بين 3 و5 سنوات بنسبة فائدة في حدود 11 في المائة.

وكشفت بيانات رسمية نشرها البنك المركزي التونسي في فبراير/ شباط الماضي عن تسارع القروض المسندة للأفراد بزيادة قدرها 5,9 في المائة، مقابل 4,8 في المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

%5,9
كشفت بيانات رسمية نشرها البنك المركزي التونسي في شهر فبراير/ شباط الماضي عن تسارع القروض المسندة للأفراد بزيادة قدرها 5,9 بالمائة، مقابل 4,8 بالمائة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

والتي شملت القروض الاستهلاكية التي نمت بما يعادل 7,2 في المائة، مقابل زيادة 6,2 بالمائة قبل 4 أشهر. وبحسب المواطن فهد خلف الله، فإنّ كلفة علاج والده في فيروس كورونا في مصحة خاصة فاقت 12 ألف دينار، بعد علاج استمر ثمانية أيام، مؤكداً أنّه اضطر إلى الاقتراض من معارفه 7 آلاف دينار، وسحب رصيد ادخار بـ5 آلاف دينار لتأمين المبلغ. ويقول خلف الله إنّ كثيراً ممن أصيبوا بفيروس كورونا سحبوا مبالغ من مدخراتهم أو اضطروا إلى الاقتراض من المصارف أو من عائلاتهم لمجابهة مصاريف وصفها بـ«الخيالية» مقارنة بالقدرة الشرائية ومتوسط دخول التونسيين. ويفيد المتحدث في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ العائلات تضطر إلى اللجوء إلى المصحات الخاصة بعد فقدان الأمل في العثور على سرير إنعاش شاغر في القطاع العام، معتبراً أنّ التونسيين باتوا يشترون الشفاء بأثمان باهظة منتقداً عدم تحمّل صناديق التأمين على المرض لنفقات العلاج في القطاع الخاص الذي يذهب إليه أغلب التونسيين اضطراراً. تتكون منظومة التأمين على المرض في تونس من الصندوق الوطني للتأمين على المرض وهي مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى مؤسسات التأمينات الخاصة على المرض.

لكنّ مساهمتها قد لا تتجاوز 10 في المائة من إجمالي احتياجات القطاع.

يدفع نحو 3 ملايين تونسي من المنخرطين في صندوق الضمان الصحي (الصندوق الوطني للتأمين على المرض) شهرياً، 6,75 في المائة من دخولهم، مقابل التكفل بعلاجهم في القطاع العام أو الخاص، وفق أنظمة يختارها المنخرطون. في المقابل، لا يتكفل الصندوق بمصاريف العلاج من كورونا في القطاع الخاص، فيما تتحمل الدولة كلفة علاج المرضى في المستشفيات الحكومية بصفة كلية، وهو ما تسبب في ارتفاع قياسي في عدد المرضى ممن ليس لهم قدرة على تحمّل غلاء المصحات. ويقول رئيس غرفة أصحاب المصحات الخاصة، بوبكر زخامة، إنّ القطاع الخاص لا يحقق أرباحاً من علاج مصابي كورونا مؤكداً ارتفاع الكلفة بسبب غلاء أسعار الأدوية والمستلزمات الصحية التي تفوق 50 في المائة من الفواتير النهائية. يضيف زخامة في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ المصحات تراعي الوضع العام في البلاد وتحاول تخفيف الأعباء المالية على المرضى عبر إيجاد حلول ميسّرة لخلاص الفواتير بالأقساط وتخفيض مستحقات الأطباء المباشرين للمرضى. ويفيد أنّ المضاعفات الصحية التي تخلفها كورونا لبعض المرضى تزيد من كلفة العلاج لا سيما الحالات التي تتطلب إيواء طويلاً في أقسام الإنعاش الطبي، مشيراً إلى أنّ كلفة إيواء المصاب ليوم واحد في قسم الإنعاش تتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف دينار. ويقول رئيس غرفة المصحات أنّ الإيواء في غرفة عادية تحت جهاز التنفس قد تصل إلى ألف دينار لليوم الواحد. ويضيف أنّ بعض الحالات تتطلب علاجات خصوصية قد يتم تقديمها بطلب من المرضى وذويهم وهي علاجات قد تصل إلى 14 ألف دينار، على غرار «الإكمو» الذي يقدم في شكل بروتوكول صحي للحالات المستعصية، وفق قوله.

وبسبب الارتفاع الكبير في فواتير العلاج في القطاع الخاص، وعدم قدرة التونسيين على مجابهتها، من دون اللجوء إلى الاقتراض، أو سحب مدخراتهم، طالبت منظمات مدنية وأحزاب سياسية بتكفّل الدولة بمصاريف العلاج ضماناً للحق الدستوري للتونسيين في العلاج.

يضم صندوق الضمان الصحي 3 ملايين تونسي (ياسين قالدي/الأناضول)

المغرب

زيادة الإقبال على الفواكه الجافة

الرباط ـ **مصطفى فحاس**

لم يعد الطلب على الفواكه الجافة أو كما يسميها المغاربة «الفاكية»، كما كان عليه قبل الجائحة، غير أنه يعد أفضل من المستوى الذي بلغه في فترة تدابير الحجر المنزلي والطوارئ الصحية في الشهر الفضيل من العام الماضي حين طاول الكساد سوق الفواكه الجافة، وزاد قليلاً الإقبال على شراء الفواكه الجافة بالدار البيضاء بمناسبة ليلة القدر، حيث لاحظت «العربي الجديد»، حرص الأسر المغربية على وجودها على موائدهم في تلك الليلة. غير أن التاجر سعيد يرسموك، يؤكد أنه رغم الإقبال الملاحظ استجابة لعادة دأب عليها المغاربة، إلا أن العديد من الأسر تحرص على شراء كميات أقل من تلك الفواكه مقارنة بما كان يحدث قبل الجائحة.

ويشير يرسموك في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن «هذا السلوك لدى أسر مغربية بسبب تراجع القدرة الشرائية على خلفية تداعيات الجائحة، ما أفضى إلى عدم اقتناء أنواع متعددة من الفواكه الجافة، فالعديد من الأسر تكتفي بكميات جد قليلة من الفستق والكاجو مثلا». وداب المغرب في الأعوام الأخيرة على استيراد الكاجو والفستق، حيث يكثر الإقبال عليهما بمناسبة عاشوراء وليلة القدر. فقد فتحت العديد من المحلات التجارية العصرية، التي تقترح تشكيلات متنوعة من الفواكه الجافة، إلا أن الظروف الحالية أثرت على نشاطها. ولم تسعف التدابير التي اتخذتها الحكومة في ضمان بيع الفواكه الجافة بطريقة عادية، حيث كانت الحكومة قررت وقف كل الأنشطة، بما فيها تلك ذات الطبيعة التجارية بعد الثمانية مساء في رمضان، علما أن العديد من الأسر كانت تقبل على الأسواق بعد صلاة العشاء والتراويح من أجل شراء تلك الفواكه الجافة.

ويعتبر يرسموك، أن التجار كانوا يستحضرون طلبا أقل مما كان عليه الأمر قبل الجائحة وأكبر مما سجلوا في العام الماضي إبان الحجر الصحي، حيث يرون أن القدرة الشرائية للأسر تضررت بسبب الوضع الاقتصادي، الذي نتج عنه فقدان فرص عمل أو تراجع الإيرادات. ولم تقبل الأسر المغربية على شراء الفواكه الجافة بمناسبة ليلة القدر، وحتى قبلها في شهر رمضان، الذي تستهلك فيه تلك الفواكه بكثرة، خاصة أنها تقدم للأطفال الذين يصومون لأول مرة في طقس احتفال يحبب لهم ممارسة تلك الشعيرة الدينية، ناهيك عن استعمالها من أجل إعداد الحلويات.

واستقرت أسعار التجزئة عند المستوى الذي بلغته في العام الماضي، حيث يتراوح سعر لب الجوز بين 9 و10 دولارات، بعدما كان قبل الجائحة في حدود 11 و12 دولارا، كما ظل سعر اللوز في حدود 7 و8 دولارات.

ويشكل لب الجوز واللوز والتمور منتجات يحرص المغاربة على توفيرها من أجل إحياء ليلة القدر، حيث يكثر الإقبال على الفواكه الجافة في الأسواق الشعبية والأسبوعية في ضواحي المدن والأرياف، ما يساهم في ارتفاع الطلب الذي يتراوح، كما في عاشوراء، بنسبة تصل إلى 20 في المائة.

ولم ترتفع أسعار الفواكه الجافة المحلية بسبب ضعف الطلب. فالجوز في سوق الجملة بمراكش، كما يؤكد التاجر عبد اللطيف بنبراهم، لـ«العربي الجديد»، استقرت أسعاره بالنسبة للمنتج المحلي في حدود تتراوح بين 5 و5,5 دولارات، وهو نفس المستوى الذي بلغه المستورد.

ويذهب إلى أن استقرار سعر الجوز في الفترة الأخيرة عند ذلك المستوى مرده إلى كون العرض مرتفعا. فقد يكون لدى التجار مخزون كبير، لم يستطيعوا تصريفه في مناسبات سابقة بسبب التدابير الاحترازية.

ويؤكد أن هناك عاملا آخر لعب دورا في وفرة العرض، يعود لعدم تنظيم بعض الاحتفالات والمناسبات، خاصة ما يعرف بـ«المواسم»، التي تعرف نشاطا تجاريا كبيرا، ما يدفع تجار الجوز كما الفواكه الجافة الأخرى إلى تخفيض أسعارها من أجل تصريفها.

الجائحة الصحية قلّصت الطلب على الفواكه الجافة (Getty)

أخبار العرب

أزمة محروقات في لبنان

رفع عددٌ من محطات الوقود في مناطق لبنانية عدة، أمس الاثنين، خراطيمه، وأعلن التوقف عن العمل بذريعة نفاد مادة البنزين والتراجع الحادّ في المخزون، في حين لجأ البعض الآخر إلى تلبية طلب الزبائن إنّما بكمية محدودة لا تتعدى مبلغ الثلاثين ألف ليرة لبنانية (نحو 20 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة). وعزا ممثل موزعي المحروقات في لبنان فادي أبو شقرا السبب في ذلك خلال اتصال مع «العربي الجديد» إلى تزاحم الناس بشكل كبير في عطلة الأسبوع أي السبت والأحد، على مل» خزانات السيارات بالوقود بعدما سرت شائعات تفيد برفع مصرف لبنان المركزي الدعم عن المحروقات، وارتفاع الأسعار، وهو ما لم يمكّن من تلبية الطلب الهائل الذي ظهر بشكل واضح مع مشهد الطوابير التي انتظرت ساعات أمام المحطات. وقال: «أدت هجمة الناس هذه إلى إفراغ المحطات من الوقود، علماً أنّ هناك شركات تستمرّ في تسليم وتوزيع المحروقات، في حين تعمد شركات أخرى الى التقنين، لكن، عموماً لا أزمة والمادة متوفرة على كامل الأراضي اللبنانية».

البحرين تحتاج تكثيف الدعم الخليجي

قالت وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية، أمس، إنّ التصنيف الائتماني للبحرين يعكس حاجتها إلى مزيد من دعم دول الخليج المجاورة على المدى المتوسط، لدعم ميزانيتها العامة. وأضافت الوكالة في تقرير، أنّ دعم دول الخليج يخفف من مواطن الضعف في البحرين، إذ تعاني من هبوط عائدات النفط وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي إلى جانب القيود السياسية.

وعام 2018، أعلنت السعودية والإمارات والكويت تقديم مساعدة للبحرين عبر حزمة حجمها 10,25 مليارات دولار على مدار 5 سنوات بصفر فائدة، لمساعدتها على تجنب أزمة ائتمان. إلاّ أنّ الوكالة ترى ضرورة تقديم مزيد من الدعم المالي للبحرين، لتخفيض العجز المحتمل في موازنة العام الجاري. وأفاد التقرير أنّ عجز الميزانية الكلي ما زال كبيراً، متوقعاً أن يسجل 9,1 في المائة كنسبة للناتج المحلي في عام 2021، ثم ينخفض إلى 8,8 في المائة، العام المقبل.

تقارير عربية

مصيبات

تجّار يهجرون أسواق التمور في اليمن

عدن ـ **محمد راجح**

تشهد الأسواق اليمنية تسرباً متواصلاً لتجار تمور اعتادوا الانتظام فيها، خصوصاً في مواسم ازدهارها، مثل شهر رمضان، الذي شهد هذا العام ارتفاعاً مضاعفاً في أسعار هذه السلعة التي اعتادت الأسواق على رواجها في أوقات كهذه يزداد فيها استهلاكها.

وقال تجار ومتعاملون في أسواق التمور إنّ الحرب كان لها التأثير الأكبر على انخفاض مستوى تداول هذه السلعة وهجرة كثير من العاملين في تجارتها الأسواق، كما يلاحظ ذلك في سوق التمور بمنطقة الشيخ عثمان، جنوبي العاصمة المؤقتة عدن. وفي هذا السياق، أكد تاجر التمور، صادق العراكي، لـ«العربي الجديد» أنّ العمل في تجارة التمور لم يعد مجدياً في ظلّ تراجع الطلب عليها من قبل المستهلكين بشكل كبير خلال السنوات الماضية والتي تُجسدت بشكل كبير هذا العام في الموسم الاستهلاكي الرمضاني الذي اعتاد أن تتصدر التمور فيه قائمة السلع التي يقبل على شرائها المواطنون باعتبارها من الضرورات في هذا الشهر. وأشار إلى زيادة المساعدات والأعمال الخيرية في تقديم التمور للمستحقين، كاحد الأسباب الرئيسية المؤثرة في أسواق التمور خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تراجع مبيعات التجار.

4 ملايين و680 ألف نخلة مزروعة في مساحة 23 ألف هكتار

بدوره، أوضح المواطن سعيد الشغدري، وهو عامل في عدن، أنّه توقف هذا العام عن إرسال التمور ضمن ما دأب على تجميعه من احتياجات غذائية واستهلاكية إلى أسرته القاطنة في إحدى المناطق الريفية التابعة لمحافظة تعز. واعاد الشغدري سبب ذلك كما يتحدث لـ«العربي الجديد» إلى اكتفاء أسرته من هذه السلعة التي أصبحت تحصل عليها من «فاعلي الخير» والمبادرات الإنسانية التي تنشط في شهر رمضان في مختلف المناطق اليمنية خصوصاً الريفية لتوزيع سلال إغاثية من بعض المواد الغذائية والتي تشمل التمور في هذه الفترة. ويلاحظ بشكل كبير تراجع حركة بيع التمور في الأسواق والمحال التجارية، كما يحدث ذلك في العاصمة صنعاء، التي يعاني فيها العاملون بهذا المجال من كساد كبير في تداول التمور، ما استبدال هذه السلعة بسلع أخرى، وهو ما فعله التاجر، توفيق عاطف، الذي بدّل نشاط محله من تجارة التمور إلى بيع الملابس. وأشار توفيق في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى ما كان يواجههم كتجار من صعوبات عدة في جلب التمور لاعتماد ذلك على استيرادها من الخارج بسبب انخفاض الإنتاج المحلي منها. وادى ذلك إلى ارتفاع أسعارها بشكل قياسي، وبصورة تفوق قدرات المستهلكين القاطنين في المدن، الأمر الذي انعكس على حضورها الشحيح في موائد إفطار الصائمين خلال رمضان، وذلك مع اضطرار كثيرين إلى الاستغناء عنها لما تتطلبه عملية توفيرها من تكاليف مادية شاقة. في هذا السياق، قال سامي صالح، وهو من سكان العاصمة اليمنية صنعاء، لـ«العربي الجديد» إنّ صعوبات عدة واجهتهم كمستهلكين في توفير التمور خلال الأيام الأولى من شهر رمضان وهو ما أجبرهم على ترك استهلاكها عليها ضمن وجبات هذا الشهر بتطلب موازنة يومية تصل إلى 1200 ريال أي حوالي 36 ألف ريال (الدولار يساوي 250 ريالاً) في الشهر.

وتتراوح أسعار التمور التي تنتشر طريقة تداولها في مغلفات بين الواحد منها كيلوغراماً واحداً، ما بين 800 و1500 ريال بحسب نوعية الصنف، فيما يتجاوز سعر أصناف أخرى 2000 ريال، وهناك أيضاً أصناف تباع بأكثر من 3 آلاف ريال للمغلف الواحد الذي يزن كيلوغراماً.

وتشهد الأسواق المحلية في اليمن منذ ست سنوات وازمات الصرف والوقود بتبعات كارثية على مختلف جوانب الحياة المعيشية والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية مثل القطاع الزراعي الذي يأتي في طليعة المتضررين والتي تسببت في تقلص رقعته الزراعية وانخفاض إنتاجيته وترك زراعة العديد من الأصناف والمنتجات، نظراً للأعباء والخسائر التي يشكو مزارعون من عدم قدرتهم على تحملها.

وتقدر بيانات زراعية رسمية عدد النخيل في اليمن بنحو 4 ملايين و680 ألف نخلة في مساحة زراعية تبلغ حوالي 23 ألف هكتار. وتراجعت الأصناف المثمرة من النخيل هذا العام بنسبة تصل إلى ما يقارب 45%، بكمية إنتاجية تقدر بنحو 50 ألف طن سنوياً.

ويأتي معظم إنتاج التمور في اليمن من ثلاث مناطق تتصدرها المنطقة الغربية في سهل تهامة والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من إنتاج التمور في اليمن بنسبة تزيد على 70%، بينما تتوزع النسبة المتبقية على المنطقة الوسطى، والأهم المنطقة الشرقية والتي تتركز عملية زراعتها في محافظة حضرموت ويبلغ إنتاجها ما يزيد على 20%.

ارتفاع اسعار التمور وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين (محمد حمود/Getty)

الأردن: ضعف شراء مستلزمات العيد

انتقد القطاع التجاري الأردني قرار الحكومة بتقليص ساعات الحظر بعد رمضان، ليبدأ بالنسبة للأفراد في الساعة 11 مساء بدلا من 7 مساء، و10 في الساعة 6 من صباح اليوم التالي، وذلك اعتباراً من أول أيام عيد الفطر، مطالبين بدء تنفيذ القرار من أمس، من أجل زيادة الحركة في الأسواق. وقال ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن، رائد حمادة، إن الإقبال على شراء مستلزمات ضيافة العيد ضعيف، لعدم كفاية ساعات العمل، رغم قرب حلول عيد الفطر. وأضاف، في تصريح صحافي، أمس، أن شراء مستلزمات الضيافة حاليا في أدنى مستوياته مقارنة مع الأعوام السابقة، رغم انخفاض الأسعار والمنافسة القوية بين محال بيع الحلويات من خلال العروض المخفضة التي يتم الإعلان عنها.

سورية

توقعات بانهيار إضافي لليرة

عدنان عبد الرزاق

تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، لتسجل العملة الأميركية، أمس الإثنين، نحو 3115 ليرة سورية، منخفضة بنحو 115 ليرة عن إغلاق يوم الخميس الماضي، وسط توقعات باستمرار التراجع، بعد انتهاء شهر رمضان، على خلفية تراجع التحويلات الخارجية، التي يراها مختصون السبب الأهم في توازن عرض العملات الأجنبية في السوق السورية، نتيجة زيادة التدفق خلال شهر رمضان، بعد رفع سعر دولار الحوالات والسعر الرسمي للدولار.

وكان المصرف المركزي السوري قد رفع سعر الدولار الرسمي والحوالات الخارجية بنسبة 100%، بعد يوم من إعفاء حاكم مصرف سورية المركزي السابق، حازم قرفول، في 13 إبريل/ نيسان الماضي.

وفي هذا السياق، يقول المحلل المالي علي الشامي: جاءت خطوات رفع سعر الدولار الرسمي ودولار الحوالات، إلى ما يقارب سعر السوق، فتحولت أموال التحويل الخارجية من الدول المجاورة إلى داخل سورية، ما زاد من عرض الدولار خلال شهر رمضان، مقدراً حجم التحويل الخارجي اليومي، بين 7 و10 ملايين دولار. ويضيف الشامي لـ«العربي الجديد»: ستتراجع التحويلات الخارجية بعد انتهاء الشهر الفضيل، كما أن البيع الآجل للدولار الذي أعلنته بعض شركات الصرافة سينتهي.

وفي المقابل، سيتم طرح نقد سوري كبير بعد أيام، جراء المنحة التي أصدرها رئيس النظام بشار الأسد (50 ألف ليرة للموظفين و40 ألفا للمتقاعدين). وتابع: وبما أن القصة عرض وطلب، ولأن مستوردات سورية من المشتقات النفطية والقمح في ازدياد، ستعاود الليرة السورية التراجع لتتعدى 4 آلاف ليرة مقابل الدولار خلال الشهر المقبل. وبرأي المحلل السوري، لن يستطيع نظام بشار الأسد «وقف التدهور»، رغم أنه يعتمد على ذلك ضمن حملته الانتخابية لولاية وراثية رابعة خلال الانتخابات التي ستجري في 26 مايو/أيار الجاري، لأن عوامل استقرار النقد وقوة الليرة جميعها معدومة في سورية، سواء كانت إنتاجا أو تصديرا أو سياحة أو احتياطيا أجنبيا. ويؤكد الشامي أن السعر الحالي للدولار «سياسي» حققه نظام الأسد بالقوة وبملاحقة التجار، فضلاً عن دور المساعدات الخارجية من الإمارات وروسيا لتمرير الانتخابات الرئاسية، وإن أردنا أن نعرف السعر الحقيقي، فلننظر إلى أسعار السلع والمنتجات، ومنها الذهب، فهل تراجع سعرها بنفس النسبة التي تحسنت خلالها الليرة السورية، من نحو 5000 ليرة في شهر مارس/آذار الماضي إلى 3115 ليرة للبيع حالياً؟

وكان سعر غرام الذهب عيار 21 قيراطا، قد ارتفع بنحو 5 آلاف ليرة خلال اليومين الأخيرين، ليسجل، أول من أمس، 153 ألف ليرة سورية. كما قفزت الأونصة الذهبية السورية بمقدار 220 ألف ليرة سورية، ليبلغ سعرها 5 ملايين و616 ألف ليرة سورية، وذلك وفقا لسعر الأونصة البالغ 1831 دولاراً. وبلغ سعر الليرة الذهبية السورية عيار 18 قيراطا مليونا و264 ألف ليرة. وأما الليرة الذهبية عيار 22 قيراطا فقد بلغ سعرها مليونا و319 ألف ليرة سورية، مرتفعة بمقدار 67 ألف ليرة سورية، والليرة الذهبية عيار 21 قيراطا بلغ سعرها مليونا و264 ألف ليرة سورية.

في المقابل، تشير مصادر من دمشق إلى أن التنظيمات غير الحكومية (غرف الصناعة والتجارة) زادت دعم الليرة من خلال «بيع الدولار أو عدم الشراء على الأقل»، بعد أن سمح نظام بشار الأسد لشركات الصرافة المرخصة بتسليم حوالات التجار والصناعيين بالدولار، وبما يخالف مراسيم الأسد التي تجرّم التعامل بغير الليرة السورية. ودعت غرفة تجارة دمشق، يوم السبت الماضي، التجار والصناعيين، إلى دعم الليرة السورية، من خلال وقف شراء الدولار إلى نهاية شهر مايو/أيار الحالي من جميع المنافذ وشركات الصرافة.

وكانت العملة السورية قد تحسنت بنحو 40% خلال الشهر الماضي، بعد أن تهاوت من 900 ليرة مقابل الدولار مطلع عام 2020 إلى 2800 ليرة آخر يوم في العام الماضي، ثم واصلت التدهور لتقترب من 5000 ليرة منتصف آذار/مارس الماضي، قبل أن تتحسن خلال الشهر الماضي وتبدأ بالتراجع. ومن العوامل التي ساعدت على كبح الدولار خلال الفترات السابقة، تصعيد النظام السوري لعمليات الملاحقة والدهم للمنازل والمحال وشركات الصرافة، وسجن عدد من رجال الأعمال والأفراد بتهمة التعامل بعملات أجنبية، فضلاً عن إغلاق عديد من شركات ومكاتب الصيرفة، بمدينتي حلب ودمشق.

وكان رئيس النظام السوري، بشار الأسد، قد أصدر مرسوماً يقضي بتجريم التداول بغير الليرة السورية، وفرض غرامات وعقوبات على المخالفين، وصلت إلى الأشغال الشاقة لسبع سنوات.

أخبار العالم

لقاح كورونا يرفع أرباح «بيونتك»

أعلنت شركة «بيونتك» الألمانية للأدوية عن صافي ربح قدره 1,13 مليار يورو (1,37 مليار دولار) في الربع الأول من هذا العام، على خلفية الإيرادات القوية من لقاح فيروس كورونا. وارتفعت الإيرادات المقدرة للشركة، وفقاً لوكالة «أسوشييتد برس»، إلى أكثر من 2 مليار يورو، للفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار، مقارنة مع 28 مليون يورو فقط في الفترة نفسها من العام الماضي. طورت «بيونتك» أول لقاح يستخدم على نطاق واسع ضد كورونا مع الشريك الأميركي، شركة «فايزر» التي تملك حقوق التسويق والتوزيع في معظم أنحاء العالم.

انخفاض نسبة البطالة في تركيا

سجلت تركيا في مارس/آذار الماضي، انخفاضاً بنسبة 0,1 بالمئة في معدل البطالة، مقارنة بفبراير/شباط السابق له. وبحسب معطيات نشرتها هيئة الإحصاء التركية، أمس الإثنين، وصلت نسبة البطالة في البلاد إلى 13,0 في المائة في مارس الماضي. ووصل عدد العاطلين من العمل في ذلك الشهر، إلى 4 ملايين و236 ألفاً.

ارتفاع معنويات المستثمرين بمنطقة اليورو

أظهر مسح أمس، أنّ معنويات المستثمرين بمنطقة اليورو ارتفعت في مايو/ أيار الجاري لأعلى مستوى منذ مارس/ آذار 2018 بفضل توقعات عند أعلى مستوى على الإطلاق وتقييم متفائل للوضع الحالي، ما يشير لتغلب التكتل على أزمة كورونا. وصعد مؤشر «سنتكس» لنطقة اليورو إلى 21 من 13,1 في إبريل/نيسان الماضي، وتحرك مؤشر الأوضاع الحالية إلى نطاق إيجابي، ليسجل أعلى مستوى منذ مايو 2019.

طاقة

وضع محلل بمصرف ويلز فارغو ثلاثة سيناريوهات لعودة المشتقات النفطية، بعد تعطل أنابيب كولونيال بايب لاين التي تعرضت لهجوم سيبراني منذ يوم الجمعة، وحتى الآن لم يحدث تأثير كبير على إمدادات الوقود الأميركية وأسعارها، ولكن في هنالك قلق من المجهول

مخاطر هجوم «كولونيال بايب لاين»

3 سيناريوهات لعودة المشتقات النفطية في أميركا

موسى مهدي

لا يزال أكبر خط لنقل الوقود في الولايات المتحدة مغلقا منذ يوم الجمعة الماضي، بسبب الهجوم السيبراني الذي ضرب واحداً من أهم إمدادات الوقود في الولايات المتحدة، ومن غير المعروف حتى الآن متى سيعود خط «كولونيال بايب لاين» للتشغيل. ويرى محللون أن تحديد مواعيد تشغيل نظام الأنبوب مهم لأنه يتحدد على ضوئه أسعار المشتقات النفطية والخامات النفطية التي تعيش حالياً في طي المجهول، من جانبها قالت شركة كولونيال بايب لاين، أمس الاثنين، «سيعود النظام للتشغيل الكامل فقط حينما نعتقد أن التشغيل آمن ويتطابق مع الإجراءات الفدرالية».

وأزمة الولايات المتحدة أن خطوط نقل المشتقات وحتى المصافي والبنية التحتية النفطية متقادمة، ولم يتم الصرف عليها منذ عقود طويلة.

وقال محلل بمصرف ويلز فارغو، روجر ريد، «تحديد مواعيد تشغيل خط كولونيال أمر مهم». وحسب قناة «سي أن بي سي» الأميركية، وضع ريد ثلاثة سيناريوهات لمواعيد عودة تشغيل الأنبوب وهي: السيناريو الأول، عودة التشغيل في أقل من 5 أيام. وفي هذه الحالة فلن يكون هناك تأثير على إمدادات المشتقات النفطية، بسبب وجود مخزونات في المستودعات بمحطات التوزيع. ويرى محللون أن شركات المصافي ومحطات توزيع الوقود وضعت في حساباتها ارتفاع الطلب على الغازولين والديزل في فترة الصيف، وبالتالي زادت من الفوائض في مستودعاتها لتغطية أية زيادة تطرأ في الطلب. ومن المتوقع أن تستغل شركات الوقود الفوائض لتغطية النقص.

أما السيناريو الثاني الذي وضعه المحلل ريد، فهو أن يستمر الإغلاق في فترة تراوح بين 6 إلى 10 أيام. وفي حال استمرار الإغلاق لفترة 10 أيام، فإن ذلك سيقود لارتفاع مخزونات الخامات النفطية في منطقة خليج أوكلاهوما، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تراجع أسعار الخامات النفطية بسبب تراجع الطلب على الخامات، ولكن أسعار الوقود سترتفع في منطقة الساحل الشرقي للولايات المتحدة بسبب زيادة كميات النفط التي ستحتاجها المصافي لتغطية النقص المتوقع في الولايات التي يمر بها الأنبوب.

أما السيناريو الثالث والأخير، فهو استمرار الإغلاق لأكثر من 10 أيام وفي هذه الحال فإن أسعار النفط الخام، خاصة خام غرب تكساس ستتراجع بسبب تقلص حاجة المصافي للمشتقات.

وفي ذات الشأن، قال محلل النفط، غوارف شارما، في تعليقات نقلتها بي بي سي، البريطانية: «هنالك الكثير من الوقود متوقف في المصافي بتكساس بسبب عطل الأنبوب». ويقول شارما: «في حال لم يحل العطل اليوم الثلاثاء ستكون هنالك مشكلة في الإمدادات، خاصة في ولايتي جورجيا وتينيسي ثم ستمتد المشكلة إلى أن تصل إلى ولايات الساحل الشرقي في نيويورك». من جانبه قال محلل المشتقات النفطية بشركة «غاز بودي» في تعليقات أدلى بها لقناة «سي أن بي سي» أمس الاثنين: «السوق تتعامل بحذر شديد مع إغلاق أنبوب كولونيال بايب لاين، لأنه من غير المعروف كم سيستمر الإغلاق ومتى سيعود الخط للتشغيل.

وحتى الآن لم يكن هنالك تأثير كبير على أسعار الخامات النفطية والمشتقات في السوق الأميركي، ولكن ارتفعت أسعار

ارتفاع طفيف بالغازولين

ارتفعت أسعار الغازولين في الولايات المتحدة بعد الهجوم السيبراني على خطوط «كولونيال بايب لاين» يوم الجمعة، ولكن الارتفاع كان محدودا.

وارتفعت أسعار الغازولين بنسبة 1,6% إلى 2,16 دولار للغالون، كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام بتداولات أمس الاثنين، بعدما حققت مكاسب أسبوعية وسط تزايد التفاؤل بشأن إعادة الانفتاح الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، على الرغم من استمرار المخاوف بشأن زيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 في الهند.

مخاوف بعض الولايات من إمدادات الوقود (Getty)

البيت الأبيض يعلن حالة الطوارئ في 17 ولاية، إضافة إلى واشنطن

النفط بالسوق الأوروبية، أمس الاثنين، للمرة الأولى في غضون الأربعة أيام الأخيرة ، بفعل مخاوف تعطل الإمدادات في الولايات المتحدة ، بعد الهجوم الإلكتروني الذي دفع شركة «كولونيال بايب لاين» إلى إغلاق خطوط الوقود الرئيسية في عدة ولايات أميركية.

وأعلن البيت الأبيض، في وقت متأخر، مساء الأحد، حالة الطوارئ في 17 ولاية، إضافة إلى العاصمة واشنطن، إثر تعرض أكبر خط أنابيب الوقود لهجوم إلكتروني. وتفرض حالة الطوارئ نقل الوقود عن طريق البر للعاصمة واشنطن، إضافة إلى كل من الولايات التالية: وهي، فرجينيا وماريلاند وديلاوير وأركنساس وفلوريدا وجورجيا وكنتاكي ولويزيانا وميسيسيبي ونيوجيرسي ونيويورك وكارولينا الشمالية وبنسلفانيا وكارولينا الجنوبية وتينيسي وتكساس والاباما. ويعد هذا الخط من أكبر الخطوط الناقلة للمشتقات النفطية من بنزين السيارات وبنزين الطائرات والديزل، إذ يمد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بـ45% من احتياجاته، بواقع 2,5 مليون برميل يومياً. ولم يتضح على الفور حجم الهجوم، أو دوافعه، أو الجهة التي تقف خلفه.

ويذكر أن الخام الأميركي ارتفع بنسبة 1,4% إلى 65,72 دولارا للبرميل في منتصف الظهيرة أمس الاثنين، كما صعد خام خام برنت مقتربا من 70 دولاراً للبرميل.

وتعد شركة «كولونيال»، أكبر شركة لإدارة أنابيب نقل الوقود في الولايات المتحدة، وتنقل الوقود من المصافي الأميركية على ساحل الخليج إلى شرق وجنوب الولايات المتحدة المكتظة بالسكان. وتنقل الشركة 2,5 مليون برميل يومياً من البنزين والسولار ووقود الطائرات، وغيرها من المنتجات المكررة عبر خطوط أنابيب تمتد لمسافة 8850 كيلومتر، كما تنقل 45% من إمدادات وقود الساحل الشرقي. وتعتقد مصادر أميركية أن البرمجيات الخبيثة المستخدمة في الهجوم كانت عبارة عن برنامج فدية، مشيرة إلى أن برامج الفدى نوع من البرامج الخبيثة التي تم تصميمها لإغلاق الأنظمة عن طريق تشفير البيانات والمطالبة بدفع أموال من أجل استئناف الوصول للأنظمة. وهي عبارة عن عمليات تقوم بها عصابات سيبرانية لعرقلة شبكات الخدمات المهمة.

ارتفاع مؤشرات وول ستريت رفعت اداء طوكيو (Getty)

الدولار يتجه لمزيد من التراجع بسبب العجز

يتجه الدولار لمزيد من التراجع بسبب العجز في الميزان التجاري وعجز الميزانية الاميركية المتفاعل منذ تسلم الرئيس جو بايدن للحكم

لندن ـ العربي الجديد

توقع اقتصاديون أن يواصل الدولار تراجعه في أسواق الصرف خلال الشهر الجاري بسبب ارتفاع العجز في الميزان التجاري الأميركي، وكذلك زيادة العجز في الميزانية بسبب الصرف الكبير على خطط إنعاش الاقتصاد الأميركي من جائحة كورونا. وقال المدير التنفيذي بصندوق «برنسبال غلوبال إنفسترز» بايتري شاندغوثيا، في تعليقات بمنتدى استثمار في سنغافورة في نهاية إبريل/ نيسان الماضي، أرى أن الدولار ربما سيتراجع بين 2 إلى 5% من مستواه الحالي. ولكن خبير العملات بشركة «آي جي» الهولندية في آسيا، روبرت كارنيل، يرى أن من الصعوبة تحديد مسار الدولار في الوقت الراهن، مشيراً إلى تضارب المؤشرات الاقتصادية في السوق.

وهوى الدولار إلى أقل مستوى في أكثر من شهرين مقابل عملات رئيسية أخرى أمس الاثنين، بعد تقرير الوظائف المخيب للآمال في الولايات المتحدة، وهو ما حمل المستثمرين على تقليص توقعاتهم لرفع أسعار الفائدة، فيما تحول التركيز إلى بيانات التضخم التي تصدر هذا الأسبوع. وأضافت الولايات المتحدة أكثر قليلاً من ربع الوظائف التي توقعها اقتصاديون، الشهر الماضي، وزاد معدل البطالة على غير المتوقع، لتنحسر التكهنات بارتفاع كبير لمعدل التضخم، وفقا لوكالة «رويترز». وبلغ مؤشر الدولار، الذي يقيس اداء العملة الأميركية مقابل ست عملات، 90,259، بعدما نزل إلى 90,128 لأول مرة منذ 26 فبراير/ شباط في وقت سابق من الجلسة. وكان الجنيه الإسترليني أكبر الرابحين بين العملات الأكثر تداولاً، إذ ارتفع 0,5 في المئة لأعلى مستوى منذ 25 فبراير/ شباط، رغم تصريح زعيمة اسكتلندا بأن إجراء استفتاء آخر من أجل الاستقلال حتمي بعد فوز حزبها المدوي في الانتخابات.

وارتفع اليورو في التعاملات الصباحية بنسبة 0,1 في المئة إلى 1,2172 دولار، ولامس، في وقت سابق، أعلى مستوى منذ 26 فبراير/ شباط عند 1,2177 دولار. وزاد الدولار إلى 108,865 ينات، لكنه ما زال غير بعيد عن أدنى مستوياته منذ 27 إبريل/ نيسان. وحسب رويترز، أظهر مسح، أمس الاثنين، أن معنويات المستثمرين في منطقة اليورو ارتفعت إلى أعلى مستوى منذ مارس/آذار 2018، بفضل توقعات عند أعلى مستوى على الإطلاق وسط تقييم متفائل للوضع الحالي، وهو ما يشير إلى تغلب التكتل الأوروبي على أزمة كوفيد-19. وحسب رويترز، صعد مؤشر سنتكس لمنطقة اليورو إلى 21 من 13,1 في إبريل/نيسان. وتثار شكوك في أسواق المال حول تفعيل صندوق «الانعاش الاقتصادي» البالغ 800 مليار يورو، «نحو تريليون دولار». وحسب وكالة يورو نيوز، لا تزال المفوضية الأوروبية لم تتسلم خطط الإنعاش المطلوبة من 13 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

شكوك حول تفعيل صندوق إنعاش دول الاتحاد الأوروبي من الجائحة

ولكن رغم ذلك، واصلت الأسهم الأوروبية صعودها إلى مستويات غير مسبوقة أمس الاثنين، بفضل تفاؤل حيال استئناف أنشطة اقتصادية، فيما ساهمت سياسة التيسير النقدي في صعود القطاعات المرتبطة بالدورة الاقتصادية، من بينها أسهم شركات التعدين والقطاع المالي. وصعد المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» للأسهم الأوروبية بنسبة 0,1 بالمئة، ليصعد إلى مستوى قياسي جديد في التعاملات المبكرة، إذ زادت أرباح شركات التعدين 2,2 بالمئة بفضل ارتفاع أسعار المعادن، كما صعد مؤشر «فاينشال تايمز 100» البريطاني، الذي تشكل أسهم شركات السلع الأساسية ثقلاً فيه، بنسبة 0,2%، رغم صعود الجنيه الإسترليني، ومن المقرر أن يعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون المرحلة الجديدة من إجراءات الخروج من العزل المرتبط بكوفيد-19، خلال الأسبوع الجاري. وهبطت أسهم آي إيه جي، المالكة للخطوط الجوية البريطانية، و«إيزي جت»، بعدما سمحت بريطانيا باستئناف الرحلات الدولية من 17 مايو/أيار. وفي المانيا، قفز سهم شركة التكنولوجيا الحيوية الألمانية بيونتك 10,8 بالمئة، بعدما كشفت عن خطط لبناء موقع تصنيع جديد للقاحاتها في سنغافورة. وفي طوكيو، ربحت الأسهم اليابانية أمس الاثنين، إذ عزز الإغلاق القوي لـ«وول ستريت» في الأسبوع الماضي الإقبال على المخاطرة، في حين يترقب مستثمرون نتائج أعمال شركات صناعة السيارات وغيرها من الشركات الكبرى، بحثاً عن مؤشرات على تقدم الاقتصاد الذي تضرر من الجائحة. وصعد مؤشر نيكاي 0,55 بالمئة ليغلق عند 29518,34 نقطة.

ارتفاع جنوني بأسعار الحديد

ارتفعت أسعار الحديد في السوق الآجلة بنسبة 10%، كما قفزت أسعار العديد من المعادن مدعومة بالطلب القوي في السوق وسط تفاؤل التجار بانتعاش اقتصادي قوي مدعوم بالسياسات النقدية الميسرة في كل من أميركا وأوروبا وآسيا. حسب بيانات وكالة بلومبيرغ ارتفع سعر طن الحديد الخام في سنغافورة أمس الإثنين، بنسبة 40% إلى 226 دولاراً للطن، وهو ما يعني أن الأسعار تواصل الارتفاع وسط الطلب القوي. كما ارتفع سعر الطن المتري من النحاس بنسبة 2,1% إلى 10,639 الاف دولار في بورصة لندن للمعادن. وتوقع محللون في مصرف «غولدمان ساكس»، إن أسعار النحاس ستواصل الارتفاع خلال السنوات المقبلة. وتوقعت المحللة بالمصرف، سابين شيلز، ارتفاع أسعار النحاس إلى 11 ألف دولار للطن خلال الـ 12 شهراً المقبلة وربما تصل الأسعار إلى 14 الف دولار في عام 2024.

طلب الصين السنوي على الحديد يرتفع إلى مليار طن (Getty)

وقالت وكالة بلومبيرغ، إن ازدهار الطلب على الحديد الخام في الصين بواسطة شركات الصلب رفعت الطلب السنوي على الحديد الخام في السوق الصيني إلى مليار طن في العام. وتستفيد أسعار المعادن والمواد المصاحبة لها من الطلب الكبير المتوقع في أسواق العالم الرئيسية، خاصة الصين، كما أن الاحتياطي من هذه المعادن محدود. ويدفع ذلك التجار لتنفيذ صفقات الشراء المستقبلية، خاصة صناديق الاستثمار والتحوط العالية الكبرى في أسواق المعادن الرئيسية. ويرى محللون أن هذه الصناديق تراهن على ارتفاع أسعار المعادن وترغب في بناء مراكز مستقبلية تحقق لها ربحية عالية، كما تتحوط الصناديق في ذات الوقت ضد ارتفاع معدل التضخم.

مشتريات الصناديق ترفع أسعار المعادن في الفترة الاخيرة

وحسب «رويترز»، فإنه في الأشهر الأربعة الأولى من 2021، بلغ فائض الصين التجاري مع الولايات المتحدة 100,68 مليار دولار.

وتعد الشركات الصينية من كبار المحركين لأسعار المعادن بسبب نمو الصادرات المصنعة. وحسب رويترز، شهد نمو صادرات الصين تسارعاً غير متوقع في إبريل/ نيسان، إذ زاد الطلب على السلع المصنعة في ثاني أكبر اقتصادات العالم بفضل التعافي السريع في الولايات المتحدة وتوقف إنتاج المصانع في بلدان أخرى تتضرر من فيروس كورونا. وقالت الإدارة العامة للجمارك في الصين يوم الجمعة الماضي، إن الصادرات بالدولار ارتفعت 32,3% مقارنة بالفترة نفسها قبل عام إلى 263,92 مليار دولار، متجاوزة توقعات المحللين لزيادة 24,1% والنمو البالغ 30,6% المسجل في مارس/ آذار. وكانت الواردات مدهشة هي الأخرى، إذ ارتفعت 43,1% عنها قبل عام، وهي أكبر زيادة منذ يناير/ كانون الثاني في عام 2011، ارتفاعاً من نمو بلغ 38,1% في مارس/ آذار. كما كان ذلك يفوق قليلاً ارتفاعاً بنسبة 42,5% توقعها استطلاع رأي أجرته «رويترز»، وذلك بدعم من زيادة في أسعار السلع الأساسية. أما العامل الأخر الذي من المتوقع أن يحرك أسعار السلع والمعادن خلال العام الجاري، هو توفر سيولة ضخمة لدى المصارف التجارية في وقت يتزايد العائد المتحقق من تجارة المعادن. ويتوقع العديد من خبراء تجارة المعادن، أن السلع تتوافق مع استراتيجية الاستثمار في وقت يرتفع فيه معدل التضخم.

(العربي الجديد)

رؤية

الليرة اللبنانيّة ولحظة الارتطام القاسي

علي نور

منذ التسعينيات، اعتمد لبنان سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، معتمداً بذلك على احتياطات المصرف المركزي من العملة الصعبة. وكما هو معلوم، كانت هذه السياسة بالتحديد إحدى أبرز أسباب تراكم الخسائر في النظام المالي، خصوصاً مع استماتة المصرف المركزي بالدفاع عن سعر صرف الليرة اللبنانية. خلال الأعوام التي شهدت «عجوزات» ميزان المدفوعات المتتالية قبل الانهيار المصرفي الكبير في العام 2019، علماً أنّ ميزان المدفوعات يعكس عملياً صافي التبادلات الماليّة بين البلاد والخارج خلال سنة معيّنة.

علاقة خسائر النظام المصرفي بسياسة تثبيت سعر الصرف قبل 2019 واضحة جدّاً. فالاحتياطات المتوفرة في المصرف المركزي، هي عملياً سيولة المودعين التي أودعتها المصارف لدى المصرف المركزي. والإنفاق من هذه الاحتياطات في ظلّ أزمة السيولة وشح العملة الصعبة وعجز ميزان المدفوعات، للمحافظة على سعر الصرف وتمويل عمليات القطع، لم يعنِ سوى تبديد أموال المودعين. من هنا، بدأ يتكوّن تدريجيّاً ما بات يُعرف لاحقاً بفجوة ميزانيّات مصرف لبنان، أي الفارق بين موجودات المصرف والتزاماته بالعملة الصعبة. في العام 2015، كان حجم هذه الفجوة يبلغ نحو 1,9 مليار دولار، فيما تنامى حجم هذه الفجوة تدريجياً ليصل إلى مستوى يتجاوز 55 مليار دولار في نهاية سنة 2019، بعد خمس سنوات من تمويل عمليات شراء الدولار والتحويلات إلى الخارج. أما المسألة التي ساهمت في تعميق هذه الهوّة، فكانت الهندسات الماليّة التي استهدفت جذب سيولة المصارف من الخارج إلى خزائن المصرف المركزي، ومن ثم استخدام هذه السيولة مجدداً في عمليات الدفاع عن سعر الصرف. بعد كلّ هذه التطورات، وبعد حصول الانهيار المصرفي الكبير في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، استنفد مصرف لبنان قدرته على تثبيت سعر الصرف نتيجة كلّ الخسائر التي لحقت بميزانياته وبأموال المودعين. فخرج عندها لبنان من حقبة سعر الصرف الثابت والموحّد. أما البديل، فكان تحديد مصرف لبنان سعرين مدعومين لتأمين الدولارات المطلوبة لاستيراد السلع الأساسيّة والحيويّة، مع انسحابه كلياً من مهمّة تأمين الدولارات المطلوبة لاستيراد باقي السلع، وترك هذه المهمّة للسوق السوداء (أو الموازية). وبذلك، دخلت البلاد مرحلة أسعار الصرف المتعددة، مع كلّ ما رافقها من فوضى في سوق القطع وانهيارات متتالية في سعر الصرف في السوق الموازية.

لكنّ الانتقال من حقبة تثبيت سعر الصرف إلى مرحلة دعم استيراد السلع الحيويّة وتعدد أسعار الصرف لم يعنِ نهاية استنزاف احتياطات المصرف المركزي، وتراكم الخسائر فيها، وتبديد ما تبقى من سيولة النظام المالي المتأتية من أموال المودعين. فعمليّة دعم الاستيراد كانت تتم عملياً من الاحتياطات المتبقية، فيما تشير أرقام المصرف المركزي إلى أنّ نحو 16,49 مليار دولار من هذه الاحتياطات خرجت من المصرف منذ حصول الانهيار المصرفي، مع العلم أنّ غياب قانون الضوابط على سيولة النظام المصرفي، أو ما يعرف بالـ«كابيتال كونترول» سمح بإساءة استعمال هذه الاحتياطات أيضاً، وتهريبها خارج النظام المالي من دون استعمالها لغايات الدعم. بالتأكيد، لم يكن هذا الوضع قابلاً للاستدامة بأيّ شكل من الأشكال، خصوصاً أنّ الاعتماد على ما تبقى من احتياطات في المصرف المركزي لدعم الاستيراد لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. ولهذا السبب، كان من المتوقّع من السلطتين السياسية والنقديّة أن تسارعا إلى وضع خطة شاملة، تكفل إعادة توحيد أسعار الصرف تدريجيّاً على المدى الطويل، والتخلّص من أشكال الدعم المشوهة. إنّما بعد معالجة فجوة خسائر النظام المصرفي تدريجيّاً لاستعادة التدفقات النقديّة من الخارج، وبعد تأمين خروج تدريجي من حالة عدم الانتظام التي يعيشها القطاع المالي. هذه الخطّة، كان ينبغي أن تحرص على توفير الموارد الماليّة بيد المصرف المركزي، التي تكفل له قدرة التدخل بسعر الصرف كلما استدعى الأمر، لمنع أيّ خضات نقديّة خلال مرحلة توحيد أسعار الصرف. وفي الوقت نفسه، كان من المفترض التفكير بآليات دعم حكومي بديلة، لحماية الفئات الأكثر هشاشة من تداعيات مرحلة رفع الدعم عن الاستيراد، مع ضرورة تأمين الموارد الماليّة لتمويل هذه الآليّات. عملياً، لم يحدث أيّ من هذه الأمور، بل وصلت البلاد اليوم إلى مرحلة استنفاد احتياطات مصرف لبنان القابلة للاستخدام في عمليات دعم الاستيراد، وما تبقى من هذه الاحتياطات ليس سوى الاحتياطي الإلزامي الذي لا يفترض أن يتم استعماله في عمليات الدعم، لكون إيداعه في مصرف لبنان يُفرض على المصارف كضمانة للمودعين. وبذلك، يمكن القول إنّ الخروج التدريجي من مرحلة تعدد أسعار الصرف، ودعم الاستيراد، يُفرض على البلاد الآن كأمر واقع، وعلى شكل ارتطام قاسٍ ومؤلم، بدل أن يجري من خلال خطة واسعة ومدروسة تحمي محدودي الدخل من تبعات هذه التطورات. النتيجة البديهيّة لرفع الدعم عن الاستيراد ستكون اليوم انتقال الطلب على الدولار لاستيراد المواد الأساسيّة من احتياطات مصرف لبنان إلى السوق الموازية. وبغياب أيّ تدفقات خارجيّة وازنة من العملة الصعبة إلى البلاد، نتيجة استمرار أزمة القطاع المالي، سيمرّ لبنان بمرحلة صعبة من الانهيار الإضافي في سعر صرف الليرة اللبنانيّة، وبالمزيد من التضخّم في أسعار السوق. ومع كلّ انهيار إضافي في سعر الصرف، تزداد نسبة القابعين تحت خط الفقر، خصوصاً أنّ مداخيل الغالبيّة الساحقة من العائلات المقيمة في لبنان هي اليوم بالعملة المحليّة.

أيّة الدعم البديلة الوحيدة التي يجري الحديث عنها اليوم هي البطاقة التمويليّة، لكنّ مصادر تمويل هذه البطاقة معدومة. وإذا قررت السلطة الاعتماد على ما تبقى من دولارات في مصرف لبنان لتمويلها بالعملة الصعبة، فالنتيجة ستكون تعريض المصرف لدعاوى المودعين في الدول الأجنبيّة، ما قد يؤدّي إلى الحجز على سيولته لدى المصارف المراسلة، كون ما تبقى من دولارات ليس سوى الاحتياطات الإلزاميّة المودعة كضمانة للمودعين، والتي لا يفترض أن يُمس بها. أما إذا قررت الحكومة الاعتماد على طبع العملة مجدداً لتمويل البطاقة التمويليّة، فسينتظر المقيمون في لبنان مزيداً من التضخم وانهيار سعر الصرف.

باختصار، إنّها مرحلة الصدمة السريعة. فالتثبيت الصارم لسعر الصرف قبل 2019 حمل نتائجه المدمّرة، ومرحلة تعدد وفوضى أسعار الصرف بعد 2019 حملت أضرارها. لكنّ الانتقال إلى سعر الصرف المرن والموحد، من دون أن يكون جزءاً من خطة تصحيح شاملة، سيكون بالنسبة إلى لبنان لحظة ارتطام مفاجئ وقاسٍ.